



هيومن رايتس

استخدام التحالف قنابل عنقودية في قتل اليمنيين يؤكد ضرورة حظر تسليح السعودية

أمريكا شريكة في الانتهاكات بتقديم معلومات للاستهداف وتزويد طائرات العدوان بالوقود

4125 قتلوا وأصيب 7207 آخرين بغارات التحالف

وثقت المنظمة استخدام أسلحة بريطانية الصنع في هجمات غير قانونية في اليمن

موظفي وزارة الدفاع البريطانية لم يتمكنوا من تكوين صورة كاملة عن احترام التحالف للقانون الإنساني الدولي في اليمن، حيث لا تتوافر لديهم كل المعلومات الضرورية لذلك.

لم يعلن الفريق المشترك لتقييم الحوادث (الفريق التابع للتحالف بقيادة السعودية ولا اللجنة الوطنية بقيادة اليمن القيام بتحقيقات في الغارات الجوية الثلاث. بعدما نشر الفريق في 4 أغسطس نتائج تحقيق أولي في 8 غارات برآ فيها التحالف من مسؤولياته بشكل كبير، لم ينشر إلا النتائج الأولية لتحقيق إضافي في الغارة التي استهدفت قاعة الجنازة يوم 8 أكتوبر. بعدما لقيت الغارة انتقادات دولية واسعة. وقالت هيومن رايتس ووتش إن التحقيقات التي نشرها الفريق لم تحترم المعايير الدولية للتحقيقات الشفافة وذات المصداقية في انتهاكات قوانين الحرب.

في سبتمبر، أقر مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان قراراً يكلف مكتب المفوض الأممي السامي لحقوق الإنسان لإرسال المزيد من الخبراء المحققين للتحقيق في انتهاكات كل الأطراف، ونشر تقرير بالنتائج التي يتوصلون إليها. قالت هيومن رايتس ووتش إن تلك المحطات الثلاث تؤكد الحاجة إلى دعم أطراف النزاع والحكومات المعنية بشكل كامل تفويض المجلس الموسع لإجراء التحقيقات.

قالت مونتبارني: "لا يمكن للحكومات التي تتبع الأسلحة السعودية الاعتماد بمصداقية على التحقيقات التي يشرف عليها التحالف ولا اليمن لتحديد ما إذا كانت تلك الأسلحة تُستخدم ضد مدنيين. على الولايات المتحدة وبريطانيا، وغيرهما ممن يبيعون أسلحة، تعليق تلك المبيعات إلى حين تقليص الهجمات غير القانونية والتحقيق فيها بشكل ملائم".

منذ بداية الحملة العسكرية بقيادة السعودية على اليمن في مارس 2015م، وجدت هيومن رايتس ووتش بقايا أسلحة أمريكية في مواقع 23 ضربة جوية يفترض أنها غير قانونية، بما فيها أكثر من 12 هجوماً باستخدام ذخائر عنقودية أمريكية الصنع. لم يجد الباحثون بقايا يمكن التعرف عليها في كل هجوم وثقوه. صادقت الولايات المتحدة على مبيعات أسلحة للسعودية بقيمة أكثر من 20 مليار دولار في 2015 فقط. تضمنت 3 صفقات أسلحة أمريكية في 2015 و2016 بقيمة 3 مليارات دولار تعويض الأسلحة السعودية المستخدمة في اليمن.

وجدت هيومن رايتس ووتش بقايا أسلحة أمريكية الصنع في موقع ضربات جوية للتحالف في أربح بمحافظة الحديدة. خلف هجوم في 10 سبتمبر على حفار للمياه في أربح 31 قتيلاً مدنياً على الأقل، من بينهم 3 أطفال.

رايتس ووتش إن على الرئيس أوباما أن يتأكد من أن المراجعة ستستمر في مشاركة القوات الأمريكية في أية هجمات غير قانونية في اليمن، وأن تُنشر نتائجها قبل انتهاء ولايته.

تتبع الحكومة البريطانية هي الأخرى الأسلحة إلى السعودية، رغم ضغوط متصاعدة من البرلمان بشأن الحملة العسكرية السعودية في اليمن ووجود أدلة على استخدام أسلحة بريطانية الصنع في اليمن. وثقت هيومن رايتس ووتش استخدام أسلحة بريطانية الصنع في 3 هجمات تبدو غير قانونية في اليمن. منذ مارس 2015، صادقت بريطانيا على ما قيمته 3,3 مليار جنيه استرليني من مبيعات المعدات العسكرية للسعودية، حسبما ذكرت "الحملة ضد تجارة الأسلحة" ومقرها لندن.

في 15 نوفمبر، خلصت وزارة الخارجية البريطانية، رغم وجود كثير من الأدلة على العكس، إلى أنه ليس هناك خطر واضح بأن تقدم السعودية على خروقات خطيرة للقانون الإنساني الدولي باليمن، وكانت الوزارة قد أصدرت سابقاً 6 تصريحات لبياناتها تتراجع فيها عن نفيها السابق لارتكاب التحالف خروقات لقانون الحرب في اليمن. لكنها ذكرت أن

معلومات استهداف وتزود الطائرات بالوقود خلال الغارات الجوية، لكن الولايات المتحدة لم تعلن القيام بأي تحقيق مستقل في أنشطتها في حرب اليمن. وحسب تحقيق قامت به "رويترز"، فقد ناقش مسؤولون أمريكيون داخلياً ما إذا كان دعم الولايات المتحدة للتحالف قد يجعل موظفين أمريكيين مسؤولين جنائياً في جرائم الحرب في اليمن.

قالت هيومن رايتس ووتش إن في مايو، علقت الولايات المتحدة إرسال الذخائر العنقودية إلى السعودية، لكن على الرئيس باراك أوباما أن يوقف كل مبيعات الذخائر العنقودية للسعودية قبل انتهاء ولايته، وجعل منع الذخائر العنقودية دافماً ويشمل كل الدول الأخرى.

مباشرة بعد هجوم 8 أكتوبر على قاعة الجنازة، أعلن مجلس الأمن القومي الأمريكي أن الولايات المتحدة "شرعت فوراً في مراجعة دعمها الممدود أصلاً" للتحالف وأنها "مستعدة لإعادة النظر في هذا الدعم". لم تخرج الولايات المتحدة أية إعلانات أخرى حول الكيفية التي نوي بها تعديل دعمها للحرب في اليمن، كما لم تنشر أي بيان بنتائج المراجعة. قالت هيومن

4125 مدنياً على الأقل قتلوا، بينما أصيب 7207 آخرون في اليمن ما بين مارس 2015 وأكتوبر 2016، معظمهم في ضربات جوية للتحالف. ذكر المكتب في أغسطس أن الغارات الجوية كانت أهم سبب في وقوع الضحايا خلال السنة المنصرمة. وكذلك ارتكب الحوثيون وحلفاؤهم، بمن فيهم القوات الموالية للرئيس السابق علي عبدالله صالح، العديد من الانتهاكات الخطيرة.

استخدم التحالف بقيادة السعودية مراراً أسلحة أمريكية الصنع في هجمات غير قانونية. استخدمت أسلحة أمريكية في أخطر هجومين شهدتهما الحرب حتى الآن: هجوم 15 مارس على سوق مستبأ الذي خلف 97 قتيلاً مدنياً، وهجوم 8 أكتوبر على قاعة جنازة بصعنا، خلف 100 قتيل وأكثر من 500 جريح، ويبدو أن الهجومين كليهما جريماً حرب.

توفير الولايات المتحدة للأسلحة للسعودية باستمرار، رغم وجود أدلة على استخدامها المتكرر في هجمات غير قانونية، قد يجعلها شريكة في بعض انتهاكات التحالف في اليمن. والولايات المتحدة أيضاً طرف في النزاع في اليمن، إذ تقدم

وجد باحثو هيومن رايتس ووتش بقايا قنبلتين أمريكيتين الصنع من طراز "جي بي يو-12 بيغواي (GBU-12 Paveway II) الموجهة بالليزر والتي يبلغ وزن كل منها 500 رطل. ويظهر من العلامات المطبوعة على إحدى تلك القنبلتين أنها من صنع "رايثيون إنك" (Raytheon Inc). وهي شركة أمريكية لصنع الأسلحة، مؤرخة في أكتوبر 2015 - أي بعد 7 أشهر من بدء الحرب. وضعت القنبلة الأخرى في تاريخ غير معروف في 2015 كانت الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش وجهات أخرى قد أعلنت بحلول أكتوبر 2015 وقوع عدة هجمات غير قانونية على يد قوات التحالف.

استهدفت غارة للتحالف في 29 أكتوبر مبنى إدارة أمن الزيدية شمال مدينة الحديدة. وراح ضحية الهجوم العديداً من الأشخاص الممتدة الذين كانوا محتجزين هناك. سُخر جنود تابعون للحوثيين وقوات متحالفة معهم وشاحنات مزودة برشاشات في الموقع.

لكن حتى إذا كان الهجوم على هدف عسكري، فقد يكون خلف ضحايا مدنيين بشكل غير متناسب وغير قانوني. وجد باحثو هيومن رايتس ووتش بقايا قنبلة موجهة بالليزر الصناعي أمريكية الصنع من طراز "جي دام" (JDAM)..

خلفت ضربة جوية للتحالف على سوق المنود، وهي منطقة ذات كثافة سكانية عالية بالحديدة، في 21 سبتمبر 28 قتيلاً مدنياً، من بينهم 8 أطفال، و32 مصاباً آخرين. والهدف العسكري الوحيد المعروف في المنطقة هو القصر الرئاسي الواقع على بعد 450 أو 500 متراً، وكان قد تعرض للقصف في نفس اليوم.

قالت مكتب المفوض السامي الأممي لحقوق الإنسان إن

المؤتمر يدين تفجيرات مصر والصومال وتركيا ويدعو لمحاسبة داعمي الإرهاب



كما دان المؤتمر الشعبي العام التفجير الإرهابي الذي استهدف الكاتدرائية المرقسية في جمهورية مصر العربية والتي راح ضحيتها 26 قتيلاً و150 جريحاً. واعتبر المؤتمر أن هذا التفجير يمثل عملاً إرهابياً وإجرامياً مرفوضاً لا يقره الدين الإسلامي ولا قيمه ولا مبادئه القائمة على التسامح والمحبة والتعايش مع الآخر والقبول به.

وأكد المؤتمر أن هذا التفجير الإرهابي الذي استهدف الكاتدرائية المرقسية وجاء عقب سلسلة تفجيرات شهدتها مصر يؤكد أن ثمة من يسعى لضرب الوحدة الوطنية المصرية واستخدام الإرهاب كورقة في تصفية الحسابات مع الدولة المصرية نظراً لمواقفها التي تقف ضد الإرهاب في المنطقة بشكل عام. ولفت المؤتمر الشعبي العام إلى أن السياسات العدوانية وثقافة التخريب والكراهية التي تتبناها بعض الدول الإقليمية والتدخلات العسكرية والحروب التي تشن على اليمن وسوريا والعراق وليبيا واستخدام التنظيمات الإرهابية وعلى رأسها داعش والقاعدة وغيرها قد ساعد على توسع التنظيمات الإرهابية وعزز من نفوذها وأعمالها الإرهابية، الأمر الذي يستدعي وقفة عربية ودولية جادة تعمل على

إيقاف الحروب والتدخلات في شؤون الدول، والتعاون من أجل محاربة التنظيمات الإرهابية وتخفيف منابع الدعم لها ومحاسبة الدول الراعية للإرهاب والممولة له وفي مقدمتها النظام السعودي.

وعبر المؤتمر عن تعازيه الحارة للشعب المصري الشقيق ولاسر ضحايا التفجير الإرهابي الذي استهدف الكاتدرائية المرقسية، متمنياً للجرحى الشفاء العاجل.

المؤتمر يدين تفجير عدن ويحمل قوات الاحتلال وهادي المسؤولية الكاملة

دان مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام التفجير الإرهابي الذي استهدف مجنديين بمعسكر الصولبان بمحافظة عدن وأدى إلى سقوط 50 مجنداً بين شهيد وجريح. واعتبر المصدر إن هذا التفجير يمثل عملاً إرهابياً مداناً ومرفوضاً ويكشف عن المخاطر التي حذر منها المؤتمر الشعبي العام مراراً والمتمثلة في القضية لاسبما وأن هناك معلومات تؤكد أن عناصر إرهابية قامت بتصفية المجنديين على الشعب اليمني.



وحقل المصدر قوات الاحتلال وهادي ومر ترقية العدوان المسؤولية الكاملة عن هذا التفجير وكل الأعمال الإرهابية التي شهدتها عدن والمحافظات الجنوبية والشرقية باعتبارهم الداعم والممول الرئيسي لهذه التنظيمات من جهة، والسبب الرئيسي في انعدام الأمن والسكينة في محافظة عدن ودليل آخر على فشلهم الذريع في توفير الأمن والاستقرار والسكينة للمجتمع.

ودعا المصدر المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته القانونية والإنسانية تجاه الشعب اليمني وسرعة إصدار قرار دولي ملزم بإيقاف العدوان ورفع الحصار وتحقيق السلام باعتبار ذلك هو البداية الحقيقية التي ستمكن الشعب اليمني من مواجهة خطر الإرهاب الذي بات يهدد ليس أمن ومستقبل اليمن فحسب بل وأمن المنطقة والعالم بأسره..

تتمت تتمت تتمت تتمت تتمت تتمت تتمت

وحذر معالي رئيس الوزراء من استمرار العدوان لاستغلال القاعدة وداعش ذلك في توسيع نشاطها الذي بدأ يهدد باب المندب.

منوها إلى أنه لا توجد سلطة شرعية في عدن وإنما ميليشيات تعمل لصالح القاعدة وداعش.. الموجود هناك مجموعة لها ارتباطات خارجية وداخلية مع بعض الأحزاب ومنها حزب الإصلاح، هدفها ضرب النسيج الاجتماعي.

لفتاً إلى أن الإرهابيين في المحافظات الجنوبية منظمون ويتركون وفقاً لاجندة خارجية ولديهم بيئة في مأرب وشبوة وغيرهما، ويتركون وفقاً لتوجيهات قيادات السعودية والإمارات التي تحكم المحافظات الجنوبية اليوم.

مؤكداً أن هناك تحالف بين هادي والقاعدة وأن هذا التحالف غير مقدس لأن الإرهابيين لا أمان لهم، وما تم أمس الأول في معسكر الصولبان دليل على خطورة هذا التحالف الذي فضحته أمريكا مؤخراً بإضافة قيادات أصلية تتبع هادي وإدراجها ضمن قوائم الإرهاب.

مشيراً إلى أن المحتلين الجدد يروضون العالم بأن ما يحدث في المحافظات الجنوبية من أعمال إرهابية يدور من قبل ما يسمىهم الانقلابيين في صنعاء. وفي معرض رده عن سؤال حول الدور الخارجي الذي تلعبه حكومة الإنقاذ لوقف الحرب ورفع الحصار، قال بن حبتور: بعد مرور هذا الوقت من العدوان بدأت هناك أصوات ترتفع وتدرن أن السعودية غير قادرة على فعل شيء مهما استمرت في حربها، وقد بدأ وزير الخارجية هشام شرف التواصل مع كثير من نظرائه في دول العالم.

كما أن الحكومة فتحت باب الحوار والتواصل عبر منافذ دبلوماسية عربية

نفسه، وفوراً أعلن تنظيم داعش مسؤوليته ونشر صورة الإرهابي الانتحاري. وأوضح المصدر أن اللجان التي أعلنت عنها حكومة الخانين من دغر كانت وراء ارتكاب هذه المذبحة حيث لم تحضر لجنة صرف الرواتب وأوكلت المهمة لأحد عناصر داعش. وفي الوقت الذي لاتزال المستشفيات مكتظة بالجرحى وتتوافد أسر عشرات الجنود إلى عدن للتعرف على جثمان أبنائها طالب سياسيون الجنود والمواطنين بعدم الذهاب لاستلام مرثياتهم عبر لجان هادي حرصاً على حياتهم حيث إن هذه الجريمة الإرهابية ليست الأولى التي تشهدها عدن.

ولتستمر على الجريمة قام الفار هادي وحكومته بتشكيل لجنة صورية لتلمس معالمها وحماية القيادات العسكرية والأمنية من المساءلة والمحاسبة، ولوحظ أن حكومة فنادق الرياض سارعت فوراً للدفاع عن حسين عرب ونفي خبر إقالته، فيما لم تهتم بالتحقيق في القضية لاسبما وأن هناك معلومات تؤكد أن عناصر إرهابية قامت بتصفية المجنديين بالرصاص الحي.

وفي إطار الأدانة الشعبية للعمل الإرهابي الإجرامي والجبان، دان مصدر مسؤول في المؤتمر الشعبي العام هذا التفجير الإرهابي، واعتبره عملاً إرهابياً مداناً ومرفوضاً ويكشف عن المخاطر التي حذر منها المؤتمر مراراً والمتمثلة في الدعم الذي تتلقاه التنظيمات الإرهابية من قبل العدوان السعودي وحلفائه ومر ترقته وعلى رأسهم الفار هادي، واستخدام تلك التنظيمات كورقة في إطار عدوانهم على الشعب اليمني.

إلى ذلك أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية -الأسبوع الماضي- ضم دفعة جديدة من القيادات العسكرية الميدانية التابعة لهادي والمنتمية لحزب الإصلاح ومنهم الحسن أكبر وهو من القيادات المقاتلة إلى جانب العدوان في الجوف، وعبدالله الأهدل -ال قائمة الإرهاب، ليصل عدد قيادات الإصلاح إلى سبعة في قائمة الإرهاب.

دواعش هادي يحكمون.. بقية

مصادر متطابقة أكدت أن انتحارياً يرتدي حزاماً ناسفاً -من ضمن المجنديين- تحنن الفرصة حتى اكتض المكان بالشباب ثم نادى بالحضور إليه لتسجيل أسماء الراغبين في استلام المرتبات المتأخرة لشهور وعندما أذم حوله العشرات قام الإرهابي بتفجير